العنف السياسي دراسة في الأسباب المادية للظاهرة

Political violence a study in the physical causes of the phenomenon

محمد الطيب حمدان

جامعة محمد خيضر بسكرة، mohamed.hamdane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/05 تاريخ القبول: .2022/06/05 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الأسباب المادية للعنف السياسي حيث تهدف إلى إبراز دور هذه العوامل كحركيات سببية تؤدي إلى ظهور العنف السياسي، فيعتبر العامل الجغرافي والسياسي و الاقتصادي عوامل مسببة للعنف السياسي وتوصلت الدراسة إلى أن العنف السياسي في مستوياته الفردية و الجماعية والدولية يعود غالبا إلى عوامل مادية عادة ماتكون غير معلنة أي أنه عامل مستقل في أغلب الحالات، يحتاج فقط لتبريرات إيديولوجية لتعطي لممارس العنف السياسي مبررات لممارسة العنف السياسي.

كلمات مفتاحية:العنف.العنف السياسي.الأسباب المادية.الصراع.

Abstract:

This study deals with the physical causes of political violence, as it aims to highlight the role of these factors as causal dynamics that lead to the emergence of political violence, where the geographical and political factor is the

most important material factors of political violence. The study found that political violence at its individual, collective and international levels is often due to material factors, usually undeclared, that is, it is an independent factor in most cases, only needs ideological justifications to give the practitioner of political violence justifications for the practice of political violence.

Keywords: violence ,political violence ,Conflict, material factors, justifications.

المؤلف المرسل: محمد الطيب حمدان، **الإيميل:** mohamed.hamdane@univ-biskra.dz

مقدمة:

يعتبر العنف بصورة عامة والعنف السياسي بصورة خاصة ظاهرة إنسانية تتأثر بعوامل متعددة وديناميكية يتعذر الفصل في ما بينها في معظم الأحيان حيث تعتبر عقبة امام الباحث خاصة ان معظم الدراسات التي تناولت أسباب العنف السياسي تناولته من جميع الجوانب وهذا يحد من عملية فهم أسباب الظاهرة أي العنف السياسي، هذا إضافة إلى بعض القضايا المهمة التي ظهرت بشكل مهم بعد الحرب الباردة مع بروز النزعة القومية والعولمة وتصاعد الأصولية الدينية في العديد من الدول في العالم.

إشكالية الدراسة: تكمن الإشكالية التي تعالجها الدراسة في معرفة أسباب العنف السياسي في مستوياته المادية وتحاول الإجابة على السؤال المركزي التالي: ماهي الأسباب المادية للعنف السياسي ؟

فرضيات الدراسة :

- يعود العنف السياسي في مستوياته الفردية والجماعية والدولية إلى عوامل مادية معلنة أو غير معلنة.
- تعتبر العوامل المادية (العامل الجغرافي والسياسي والاقتصادي) متغيرات مستقلة مسببة للعنف السياسي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسية الى فهم ظاهرة العنف السياسي التي تمس الافراد و المجتمعات والدول بصورة مباشرة في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تسهم هذه الدراسة في فهم الظاهرة من خلال فهم العوامل المادية الكامنة والظاهرة المتسببة في العنف السياسي.

منهجية الدراسة :

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وهو يعني وصف الظاهرة موضوع البحث كيفياويعتمد على الملاحظة والتصنيف مع بيان العمليات وتفسيرها بذلك فهو متكامل ويتقاطع مع المنهج التاريخيفي

تحليل الظاهرة حيث تم الاستعانة بهذا المنهج لوصف الاسباب المادية المؤدية للعنف السياسي ولوصف ظاهرةالعنف السياسي.

1. البناء المعرفي والنظري لمتغيرات الدراسة

1.2. الإطار المفهوماتي للعنف السياسي:

ان مشكلة تحديد المفاهيم من المشاكل الاساسية في البحث السياسي الامر الذي يخلق لدى الباحث قدرا من الارتباك واللبس و الغموض عند إستعمال هذه المفاهيم ولذلك تحاول الدراسة في محورها الاول تحديد بعض المفاهيم حول العنف السياسي ومحاولة التفريق بينها وبين المصطلحات الاخرى .

1.2. التعريف بمفهوم العنف والعنف السياسي:

2.2.1. مفهوم العنف :

يعرف عالم الاجتماع الأمريكي هارولد نيبيرغ العنف على أنه " أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات"(الحيدري إبراهيم،2015،ص15) أما المفكر قراها معرفه على أنه" سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة أموالهم وبعض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فردياوعرفه بكر القباني العنف بأنه"(قحطان، 2018،ص347) نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب.

2.2.2. مفهوم العنف السياسي

تنوعت التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه " استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية"(قحطان، 2018،ص 348) ويعرفه تيدهندريش العنف السياسي هو " اللجوء إلى القوة

أو مدمر ضد الأفراد أو الأشياء لجوء إلى القوة يحضرها القانون موجها لإحداث تغير في السياسية في نظام أو أشخاص "(عبد الكريم،2016،ص263)ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع.

وعرفه لينبورجعلى أنه " كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الإصابة تكون آثاره ومحله واختيار أهداف ضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي"(الحيدري إبراهيم 2015،ص18) والمدلول السياسي يعني أن الفعل يرمي إلى تغير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة له تأثيره على النظام الاجتماعي.(بشار سعدون،2020،ص255)

والعنف السياسي عند حسنين توفيق إبراهيم هو " السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر ولأذى بالأشخاص والممتلكات وأن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية" (حنفي،1995،ص45)، كما أن العنف السياسي الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو الغير المنظم)(Kalmoe,2014,p26.

ويذهب مصطفى التير إلى اعتبار العنف السياسي أنه " ذلك العنف الموظف لغرض وضع سياسي معين أو الحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير حكم قائم أو قلبه" (حسنين، 1992،41) وبهذا المعنى فإن العنف السياسي يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن أن نعرف العنف السياسي بأنه استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف محددة مسبقا وفق حد أدنى من الوضوح النظري من جانب القائمين على السلطة أو المضادين لها للتأثير في قراراتهم.

2.2.3.أشكال العنف السياسي:

إذا كان العنف السياسي يتضمن معنى الإكراه المادي أو حتى مجرد التهديد باستخدامه لإحداث تغير أو تحقيق أهداف بعينها على خلال إرادة من يمارس ضده العنف وقد يتم ممارسة العنف من

جانب النظام ضد المواطنين أو ضد قطاع أو ضد فئة معينة منهم بهدف الاستمرار في السلطة وتقليص دور القوى المناوئة والمعارضة وهو ما يشار إليه بالعنف الرسمي، وقد يمارس العنف من جانب المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وهو ما يعرف بالعنف الشعبي وغالبا ما يهدف إلى ممارسة ضغوط على النظام السياسي لتحقيق مطالب خاصة بالفئات الممارسة للعنف كالعدالة في توزيع الثروة أو المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطنين أو إجبار النظام على العدول عن قرارات أو سياسات اتخذها أو يزعم اتخاذها وترى القوى التي تمارس العنف أنها تضر بمصالحها، وبعض الفئات الممارسة للعنف قد تهدف إلى الإطاحة بالنظام السياسي.

2.2.4. أشكال العنف السياسي :يمكن الإشارة إلى:

الانقلابات أو محاولات الانقلاب:

ويقصد بالانقلاب عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة القواعدالشعبية وقد لا تقترن بتغير في طبيعة النظام السياسي وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الانقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى إنقلابات ناجحة ومحاولات انقلابية فاشلة.(علي ليلة،1995،ص66).

التمرد

وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنين معا وذلك لممارسة الضغط والتأثير غلى النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته.

وطبقا لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول بأن هناك التمرد الجماهيري وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين وهناك التمرد العسكري، وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو من قوات الأمن، أو الاثنين معا، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك

السلاح والخبرة القتالية، كما أنها تشكل الدعامة الأساسية لحماية النظام، ونظرا للتداخل والتشابك بين أحداث الشغب والتمردات فإنه تم إدراجها في فئة واحدة.

أعمال الشغب

ويقصد بها إستخدام العنف من جانب تجمعات من المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وكذلك ضد الممتلكات الخاصة أو العامة فيما يصاحب أعمال من الشغب من إمكانية القتل والتخريب، وقد تكون أعمال الشغب عامة أو محدودة، بمعنى أنها قد تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيا ويشترك فيها عدة فئات اجتماعية وتمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب على نطاق واسع،كما حدث في الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، وقد تكون أعمال الشغب محدودة تنتشر في نطاق جغرافي ضيق نسبيا، حي سكني في مدينة أو مدينة صغيرة وتشارك فيها أغلب فئة اجتماعية واحدة ويكون حجم الخسائر المادية والبشرية الناجم عنها غير محدودة.(خروبي،2009،ص 178).

عمليات الاعتقال لأسباب سياسية:

وتمثل هذه العمليات سلوكا اعتياديا في العديد من دول العالم الثالث وإن تفاوت العنف من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين، وعادة ما تأتي هذه الاعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للاحتجاج الجماعي والعنف السياسي.

وفي حالات عديدة تتم عمليات الاعتقال لمجرد الاشتباه أو من باب اتخاذ إجراءات تعتبرها السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام وهو ما يعرف بالاعتقال التحفظي في بض الدول العربية.وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاعتقال كثيرا ما تمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار القانون أو في ظل ترسانات من القوانين المستبدة التي تصدرها النظم المعنية بقصد إحكام سيطرتها على مجتمعاتها وضرب عناصر وقوى المعارضة أو على الأقل تحجيمها((Kalmoe,2014,p48

وفي هذا الإطار ويلاحظ أن حالة ألط وارى معمول بها في معظم الدول العربية سواء بشكل معلن وفي ظل هذه الحالة فإن هناك المئات من القوانين المعمول بها في هذه الدول تخول الأجهزة الأمنية

سلطات واسعة وحتى في حالة وجود قوانين جيدة فإنها لا تحظى بالاحترام من قبل النخب الحاكمة.(سعدون،2020،ص259)

الصراع:

يشير مصطلح الصراع عادة إلى حالة أو وضع تقوم فيهما جماعة من البشر بالاشتباكمع جماعة أخرى أو أكثر على أساس أن الجماعات المناوئة تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم بشأن موارد وسلطة، أي أن الصراع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر، ومن صور الصراع المعقدة نجد الأزمة والتوتر والنزاع.(وهبان،2005،ص45)

بوجه عام فإن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه بعده ظاهرة ديناميكية فالمفهوم يقترح من جانب موقفا تنافسيا معينا يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة كما يكون كل منهم مضطرا أيضا إلى اتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.(Kalmoe,2014,p51)

من هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع بعده أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء أكانت تلك الأهداف حقيقة أم متصورة أم حول الموارد المحدودة.

الصراع هو خلاف أساسي بين طرفين ويعبر عن "حالة أكثر من كونه عملية" ، فالأشخاص الذين لديهم مصالح أو قيم أو احتياجات متعارضة هم في حالة صراع قد تكون كامنة أو ظاهرة، وقد يتم تقديمها في صورة نزاع ومن ثم من الممكن وجود الصراع من دون النزاع ولكن العكس غير ممكن.(حسنين، 1992،ص63)

الحرب الإثنية:

هي إحدى أشكال الحرب الأهلية التي تدور رحاها بين اثنتين مختلفتين أو أكثر، ويمكن تعريف الجماعة العرقية الإثنية بأنها تجمع بشري يرتبط أفراده في ما بينهم من خلال روابط فيزيائية أو

بيولوجية، مثل وحدة الأصل أو السلالة، أو أن تكون روابط ثقافية، مثل وحدة اللغة أو الدين أو الثقافة.(خروبي،2009،ص56).

يعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي، مشكلا إطارا ثقافيا حضاريا يغاير الإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين تمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين من أجل المحافظة على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل، ومن ثم فهناك سمات للمجموعة العرقية ولعل أهمها (قحطان، 2018،ص241):

الانتماء المشترك: يشكل عاملا مهما في تكوين الجماعة.

التفرد الثقافي: يتمثل في اللغة والدين وغيرهما.

العضوية الإجبارية: يعني أنه لا خيار للفرد في الانتماء إلى مجموعة إثنية محددة.

الجهوية: حيث تتركز المجموعة الإثنية عادة في إقليم معين في داخل وحدة سياسية أكبر. لكن الملاحظ هو أن أهمية هذه العناصر تتفاوت من مجتمع إلى آخر، فهناك بعض الجماعات تهتم بموضوع الدين مثل الأقباط في مصر، وبعض الآخر يهتم بالجانب العرقي مثل نيجيريا، كما يهتم بعضهم باللغة مثل الأكراد في المشرق العربي

الإغتيالات السياسية

الاغتيال مصطلح يستعمل لوصف عملية قتل منظمة ومتعمدة تستهدف شخصية مهمة ذات تأثير فكري أو سياسي أو عسكري أو قيادي، ويكون مرتكز عملية الاغتيال عادة أسباب عقائدية أو سياسية أو اقتصادية أو انتقامية تستهدف شخصا معينا يعده منظمو عملية الاغتيال عائقا في طريقة انتشار أوسع لأفكارهم أو أهدافهم.(محمد،2012 ص 76)

ويتراوح حجم الجهة المنظمة لعملية الاغتيال من شخص واحد فقط إلى مؤسسات عملاقة وحكومات. لا يوجد إجماع على استعمال مصطلح الاغتيال، فالذي يعده المتعاطفون مع الضحية عملية اغتيال قد تعده الجهة المنظمة عملا بطوليا. إن الكلمة الإنكليزية لمصطلح الاغتيال، وهم مجموعة من الطائفة الإسماعيلية، نشطت واستمرت قائمة من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر.

ويشمل الاغتيال السياسي ثلاث عناصر: (حريز،1996 ص 148)

- الهدف هو فرد قيادي يعمل في المجال السياسي سواء أكان في الحكومة أم في المعارضة وسواء أكان منتخبا أم غير منتخب.
- الهدف من عملية الاغتيال يجب أن يكون هدفا سياسيا، كأن يكون تعزيزا أو منع سياسات وقيم محددة.
- العمل بطريقة تؤدي إلى قتل الفرد المستهدف.

2. **العوامل المادية للعنف السياسي**:للعنف السياسي عوامل مادية تدخل كمحركات سببية تفجر العنف السياسي على مختلف مستوياته وهي كالتالي:

3.1 العامل الجغرافي

إن الموقع الجغرافي يقوم بدور مهم في الحروب الدولية حيث تعد السيطرة على الأراضي والأقاليم من أكثر العناصر أهمية في إشعال الحروب في القرنين أو القرون الثلاثة الماضية، ويعود ذلك إلى أسباب أو سمات مادية تحتويها، مثل المعادن الإستراتيجية والنفط والمياه العذبة والأراضي الخصبة وتعد بعض الأراضي مهمة لأنها توفر الوصول إلى البحر أو وجود الموانئ أو المياه الدافئة أو الممرات المائية الإستراتيجية، وقد تعود أهمية الأقاليم بسبب احتوائها على مجموعة عرقية أو دينية تحت سيادة دولة أخرى مجاورة أو إسهامها في تعزيز الأمن والدفاع.(احمد جلال،1986،ص65).

هذه الأراضي قد تعيق الوصول إلى اتفاق سلام حتى لو كان طرفا النزاع راغبين في ذلك، لأن السيطرة على هذه الأراضي تعطي ميزة دفاعية أو هجومية، ما يزيد من التردد في الوصول إلى السلام، بل إن اتفاقات السلام حول الأراضي المتنازع عليها تبقى قابلة للاشتعال في المستقبل استنادا إلى مسوغات تاريخيةخصوصا في المناطق الحدودية ذات التكوين اللغوي أو الاثني المختلط.(وهبان،2015،ص247).

حيث خاضتروسياسلسلة من الحروب مع الإمبراطورية العثمانية التي كانت تمتلك سواحل البحر الأسود كلها، وذلك سعيا وراء المياه الدافئة،لكون البحر الأسود بحرحبيس فقد استمرت المناوشات للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، عبر البوسفور والدردنيل وأحد أسباب التدخل الروسي في الأزمة السورية (2011) هو ترسيخ أقدامه في البحر الأبيض المتوسط الذي يحتوي على الشواطئ

السورية في آخر قاعدة عسكرية للروس وهي قاعدة طرطوس، وما الحرب الروسية اليوم في اوكرانيا ومحاولة روسيا السيطرة على بحر آزوف الا استمرار للاستراتيجية الروسية وتحسين الوضع الجيوسياسي الروسي.

من جانب آخر فإن الأراضي القريبة من الدولة خارج حدودها، لها أهمية كبرى بصورة تفوق أهمية الأراضي البعيدة خارج نطاق سيادتها فالقوة السياسية والعسكرية تتركز عادة داخل حدود الدولة وتضعف خارج حدودهاوكلما زادت المسافة قلت قوة الدولة، وعليه فإن قوة الدولة خارج حدودها تكون أكثر في الدول المجاورة، ومن ناحية ثانية فإن الثقة عادة ما تقل في تصرفات الدول المجاورة ذات المصالح المتداخلة معها ونياتها، والأكثر تهديدا من الأحداث البعيدة في الوقت نفسه.

ذلك في ظل المعاملات والتفاعلات المتبادلة بين الطرفين، وهي عادة ما تتجاوز المعاملات مع الدول البعيدة، ومن هنا كان إهتمام صانعي القرار السياسي بالأحداث السياسية في الدول المجاورةمثل عدم الإستقرار أو الثورات.(هوتون،2015،ص135).

من ثم فإن احتمال المواجهة العسكرية يزداد مع هذه الدول في ظل السهولة النسبية لإبراز القوة العسكرية الكافية وإمكان وصول الطرفين إلى بعضهماوجها لوجه هذا شرط أساسي لاندلاع الحرب.

في الإطار نفسه أكد الكثير من الباحثين أن التجارة بين الدول تقلل من فرص الصراع ومع ذلك فإن الدول المتجاورة وفق بعض الدراسات، تجمع بين ارتفاع معدل التجارة وارتفاع معدل الحروب في الوقت نفسه وإن العلاقة بين المسافة والصراع لا تغير النزاع أو أنها تتضاءل مع مرور الوقت.(مصطفى حسين،2009،ص221).

يمكن القول مما سبقأن العلاقة بين التفاعلات الاقتصادية والمسافة بين الدول علاقة عكسية فكلما زادت المسافة بين الدول قلت المعاملات التجارية والاقتصادية، وخاصة بين الدول الصغيرة وكلما قلت المسافة زادت هذه المعاملات، يعود ذلك جزئيا إلى انخفاض تكاليف النقل وكلما زادت التفاعلات فإن هذا الأمر يزيد من معدل النزاعات والحروب في ما بينها، بالمقابل فإن الدول البعيدة

من بعضها بعضا تقل بينها الحروب خاصة الدول الصغرى، هذه الدراسات تتناقض وفرضيات المدرسة الليبرالية الجديدة التي تؤكد أن زيادة التجارة تقلل من فرص النزاعات وقد تتطور إلى حروب. بالمقابل فإن محو الاستعمار إنما هو حدث عنيف دائما، وفي أثناء مرحلة الحرب الباردة، اقتصرت حروب الدول الكبرى من خلال دعمها أحد أطراف الصراع، وهو ما تميز بحرب العصابات، الأمر الذي أكده الفيلسوف الصيني ماوتسيتونغ بقوله: "ليس هناك سوى نوعين من الحروب، وهما الحرب الثورية والحرب المضادة للثورة"(مثنى،2019،ص287).

فكان صراع الجغرافيا والاقتصاد قد تمثل في الحرب بالوكالة Proxy War ، فعلى الرغم من التقدم التكنولوجي بقيت الجغرافيا تقوم بدور مهم في صناعة التاريخ البشري، وقد وصفها جمال حمدان وهو أحد أعلام الجغرافيا في القرن العشرين بقوله:" التاريخ هو عبارة عن جغرافيا متحركة بينما الجغرافيا تاريخ قد توقف، وهما معا أشبه بقرص الطيف، إذا سكن عن عجلته تعددت ألوانه، وإذا دار وتحرك استحال لونا جديدا واحدا"(نشوى،2012،ص156).

2.2. النظام السياسي

في أوائل القرن العشرين واستجابة لنظرية كارل ماركس القائمة على صراع الطبقات وضع ماركس فيبرنظريته في الصراع فرأى أن الاقتصاد ليس العنصر الوحيد الحاسم في الصراع كما رأى ماركسأن الدولة والاقتصاد معا هما اللذان يضعان الشروط اللازمة للصراع، وفي مشروع فيبر ظهر مفهوم الشرعية بصورة مركزية، فالشرعية كانت واحدة من القضايا الحاسمة في الصراع،كما رآها فيبر،إذ أن أنظمة القمع جميعها يجب أن تحصل على الشرعية من أجل أن تعمل (وهبان،2015،ص182).

لقد نظر فيبر إلى الطبقة بطريقة أكثر تعقيدا مما نظر إليها ماركس فهناك عوامل أخرى تسهم في عدم المساواة الاجتماعية، مثل الحزب والسلطة والمكانةStatusبصورة عامة، تسعى نظرية الصراع لتحديد الملامح العامة للصراع في المجتمع: كيف يبدأ الصراع، واختلافاته، وما الآثار الناتجة عنه،(ليلة،1995،ص144) والاهتمام المركزي في هذه النظرية ينصب على التوزيع غير العادل للموارد الشحيحة، إضافة إلى السلطة، صحيح أن المنظرين يختلفون في أهمية العناصر التي تثير

الصراع ولكنهم بصورة عامة يركزون على ما حدده فيبر: الطبقة، المنزلة، والسلطة.(مثنى،2019،ص291)

إن الانقلاب على الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى أعمال عنف فالأنظمة الاستبدادية إضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي تتبع الانقلاب تزيد من احتمال انتهاك حقوق الإنسان، بما فيها القتل تجلى هذا الأمر مؤخرا في مصر، بعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش وأطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي، ويبدو أن العكس أيضا صحيح فالانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي أمر خطر وقد يرافقه صراعات عنيفة كما حصل في يوغسلافيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية وفي دول الربيع العربي المتعثر.(بشار سعدون،2020،ص355)

يبدو أن العنف السياسي هو صفة مميزة للأنظمة السياسية الضعيفة مؤسسيا، ويتجلى هذا العنف بصورة صارخة في الحروب الأهلية التي تجتاح الدول الفقيرة حول العالم، وهي ذات البناء المؤسسي الضعيف الذي تعمل على إنهاكه عدد من العوامل،(عامر لطفي،2016،ص264) ومنها

الفساد الداخلي والبيروقراطية وسلوك النخبة داخل المؤسسات الحكومية التي تعمل على حيازة ربع الدولة، والفشل في التحول إلى النظام الديمقراطي أو الاستمرار في الديمقراطية الصورية فقط. مع ذلك، يمكن أن يترافق ضعف المؤسسات الحكومية ووجود جهاز قمعي بوليسي يعمل على تحجيم المعارضة والسيطرة عليها ولو إلى حين، وهذا غالبا ما يحصل.(قحطان،2018،338)

وجدت نظريات الصراع أن الأنظمة التي تشرع في التحول نحو الديمقراطية، حيث تعدد الإثنيات والقوميات تكون أكثر عرضة لخطر العنف الجماعي من الأنظمة الاستبدادية المستقرة لقد تجلى ذلك بوضوح في دول أوروبا الشرقية في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي،(برهان،176،2016ص). غير أن هذا الأمر لا يعني قدرة الدولة الاستبدادية على ضمان الأمن في البلاد إلى الأبد، بل هي تحمل بذور فنائها في داخلها، إن احتمال حدوث الاضطرابات يكون أكبر حين يعشش الفساد في أجهزة الدولة أو عندما تعجز هذه المؤسسات عن حل المشكلات ضمن الأطر القانونية القائمة.(طه محمد،2014،ص41).

كان النظام السياسي بحد ذاته أحد العوامل المهمة في تأجيج العنف أو استتباب الأمن فواحدة من النظريات التي حاولت تفسير النزاع العرقي اعتمدت على نظام الدولة في التحليل، وهي نظرية المأزق الأمنيDilemmas Security حيث تفترض هذه النظرية أهمية مؤسسات الدولة ودورها في خلق النظام الاجتماعي، وهي تفترض ضمنا أنه في ظل غياب هذه المؤسسات وحينما تعم الفوضى فإن المجموعات تبحث في المقام الأول عن الأمن الذي يفوق في أهميته القضايا الأخرى، وهذه الفئات تتخذ إجراءات تهدد أمن الآخرين.(محمد،2012،ص95).

هذه الحلقة من التصعيد في ظل غياب المؤسسات المركزية وهي تلك المؤسسات التي بإمكانها أن تمنع هذه الإجراءات فانهيار مؤسسات الدولة أو ضعفها قد يؤدي إلى تمرد المجموعات وسيطرة بعضها على مصادر الثروة، قبل أن يسيطر عليها الغير، الأمر الذي يؤدي إلى الصراع.

هناك عدد من العوامل التي تعمل على عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة ومنها الحداثة والاستعمار والعولمة وانهيار الدولة وهي الأهم غير أن العوامل الثلاثة الأولى عادة ما تؤثر في أجهزة الدولة، فالحداثة قد يأتي تأثيرها بالتدرج وعلى المدى الطويل، والاستعمار بصورة سريعة ومفاجئة والعولمة على المدة المتوسط نسبيا، إذ يعمل انتقال رأس المال من مكان إلى آخر على خلق مناخ يؤدي إلى أناس رابحين وآخرين خاسرين أو إلى تهميش بعض المجموعات والإثنيات،وقد يشعر بعضهم بعدم الأمان والتعسف.(ليلة،1995،ص104).

حينما يصبح الفساد مؤسسيا فإن السرقة تسيطر وتهيمن على نطاق واسع وقد يزداد الأمر سوءا عن طريق اللجوء إلى الإكراه والعنف المنظم من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية من ثم، فإن الفساد يعمل على تفويض العملية السياسية ويجعل السياسة العقلانية أكثر صعوبة، وعندما تعود مؤسسات الدولة وثرواتها إلى فئة دون غيرها، استنادا إلى معايير فئوية، فإن هذا يعمل على تسييس الفئات المظلومة ويزيد من احتمال العنف(نشوى،2012،ص198).

كما أن الدولة بإمكانها أن تقلل من إحتمال اللجوء إلى العنف وذلك عندما تتيح الفرصة للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع وتوفر قوة بوليسية تضمن تطبيق القانون بعدالة للمواطنين جميعهم ويمكن لنظام التمثيل النسبي أن يضمن مشاركة الجميع في العملية السياسية، أي أن قوة المؤسسات

وشرعيتها داخل الدولة تزود النظام بقنوات تنافسية مقبولة لدى الجميع، وتزيد المنافع الناتجة عن حل أي نزاع بالطرق السلمية، وتخفض المنافع الناتجة عن حل أي نزاع بالطرق العنيفة.

لقد أصبحت الصورة السائدة اليوم بأن الأزمات السياسية تحدث في الدول الضعيفة مؤسسيا وذات النخب الجشعة التي تتبع مصالحها الخاصة في مرحلة ما بعد الاستعمار، ويحكمها زعيم قوي يقف على قمة الهرم، وتدعمه شبكة من المقربين في الأجهزة البيروقراطية المدنية والعسكرية، ويعمل هؤلاء المستفيدون من النظام عن طريق الإكراه والمحسوبية.(عامر لطفي،2016،ص274)

يرتفع مستوى الاغتيالات السياسية لدى الدول القمعية التي تفتقر إلى المنافسة السياسية، ويرتفع سقف هذه الاغتيالات بصورة أكبر في مواسم الانتخابات وضمن ذلك الاغتيالات السياسية ضد الخصوم لإحراز تغيير سياسي في النظام، إذ يستند الاغتيال السياسي إلى منطق بسيط، وهو تصور أن القضاء على فرد معين له سلطة سياسية من الممكن أن يعمل تغيرات سياسية أو تقصير الطريق إلى التغير أو النصر، قد يلجأ إلى هذا الأسلوب من العنف السياسي كل من النظام الحاكم أو المعارضة.(جلال،1986،ص76).

عادة تزداد هذه الحالات في الدول الدكتاتورية بينما في الدول الديمقراطية فإن الحافز لعملية الاغتيال يكون ضعيفا حيث توجد الوسائل السلمية لعزل الحاكم كما أن السياسة في الدول الديمقراطية، على الأقل من الناحية القانونية، تحددها إرادة الشعب ومن ثم فإن عملية اغتيال أي سياسي لن تغير النهج السياسي المتبع، الأمر الذي يضعف من اللجوء إلى الاغتيالات.(وهبان،2015،ص54)

تتعدى سياسة الاغتيالات إلى أن تشمل أعداء خارجيين مثل سياسة الولايات المتحدة في تنفيذ هذه العمليات التي كان أشهرها في العقد الحالي اغتيال أسامة بن لادن سنة 2011 زعيم تنظيم القاعدة، وكذلك عمليات إسرائيل ضد القادة السياسيين والعسكريين الفلسطينيين، خاصة الذين لهم تأثير فكري لا يروق للكيان الصهيوني، كما هو الحال مع ناجي العلي 1987والشيخ أحمد ياسين 2004 مؤسس حركة حماس.

إلى جانب الاغتيالات تلجأ الحكومات إلى لون آخر من العنف السياسي وهو التعذيب في المعتقلات بهدف الحصول على معلومات استخبارية من المعتقل أو ردع أعمال معينة لا تروق للحكومة.

أما بخصوص دور القيادة لمنع الصراع الداخلي وهو في الوقت نفسه أحد الأسباب التي تفسر الحروب الدولية، فهناك افتراض بأن الصراع الخارجي يعمل على زيادة التماسك والتكتل في داخل الدولة المنخرطة فيه فعندما تواجه الحكومة نزاعا داخليا يمكنها أن تزج بشعبها في حرب خارجية بغية الحصول على اللحمة الداخلية،(بشار سعدون، 2020،ص359) وبحسب بودان فإن أفضل وسيلة للمحافظة على الدولة وضمان سلامتها من الفتنة والعصيان والحرب الأهلية هو المحافظة على الألفة بين الرعايا،(مثنى،2019،ص204) ولكي تحقق هذا الهدف عليها أن تجد عدوا تخلق مواجهته قضية عامة على الرغم من قوة الفرضية، إلا أن هناك من يرى أن الحروب الخارجية تعمل على زيادة فرص قيام الثورات في الداخل، لأنها تعمل على زعزعة الاستقرار السياسي، فتكون هناك فرص مواتية للثورات وقد تجلى ذلك بوضوح في تمرد الأكراد والشيعة في العراق، في أثناء انشغال صدام حسين في حروبه الخارجية، ومحاولة النظام المغربي التحرش بالجزائر للفت الانتباه عن ما يعانيه من مشاكل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية نتيجة توجهه للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

إن التناقض بين مصالح المجموعات والأفراد يبلغ حدا لا يعقل معه تقبل فكرة المصلحة الوطنية فمصالح الدولة العليا التي يستشهد بها عادة ما هي إلا مجرد وسيلة لتمويه مصالح خاصة وأدنى كثيرا في نبلها، بناء على الافتراض بأن تمسك القائد بالسلطة أكثر أهمية عنده من المصلحة القومية، وأن مصالح الدولة أبعد ما تكون عن البيروقراطية السياسية، والصراع على السلطة وبما أن السياسيين في الدول الديمقراطية يخافون معاقبة الشعوب ومحاسبتها، فإنهم يتجنبون الحروب الطويلة والمكلفة، ولذا يلجؤون إلى الخصم الضعيف بل قد يتعدون حتى عن إعادة التسليح على الأقل في العلن(عساف،2000،ص114).

تهدف القيادة السياسية وخاصة في قمة الهرم إلى البقاء في السلطة وبناء التحالفات السياسية والمحافظة عليها، لذا فعند رسم السياسة الخارجية فإنه يتوجب عليها عدم التناقض وأهداف السياسة

الداخلية وأجندتها الخارجية، كما أن تنفيذ السياسات المقترحة تتطلب في معظم الأنظمة السياسية المعاصرة توافقا في الآراء السياسية داخل النظام السياسي الحاكم، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بحسب النظام السياسي القائم، إضافة إلى ذلك يجب وضع الرأي العام في الحسبان حتى لو لم تكن القرارات هي الأفضل(محمد،2012،ص169).

3. العامل الإقتصادي :

ترى النظرية الاقتصادية ان السبب الجذري للعنف السياسي والصراع يكمن في الاقتصاد وضعف الدولة، ويكون في الدول الفقيرة ذات التوزيع غير العادل للدخل ويتولى الحكم فيها نظام استبدادي فيعمل أمراء الحرب وأصحاب المشاريع السياسية على تنظيم الأفراد العاطلين عن العمل في الجماعات المسلحة غير النظامية، حيث تفترض هذه النظرية أن جوهر العنف يكمن في فشل التنمية الاقتصادية ففي ظل أوضاع إقتصادية سيئة لا يمكن للمؤسسات السياسية ولا التجانس الديني أو الاثني ان يمنع العنف السياسي في المجتمع.(طه مبروك،2014،ص37).

هناك عدد من الدراسات التي أكدت وجود رابط بين الفقر والعنف السياسي، حيث تفترض ان الفقر وعدم المساواة وندرة الموارد تتفاعل فيما بينها ليكون لها اثر كبير على الاستقرار السياسي للدول،(مصطفى حسين،2009،ص199)فالفلاحون الفقراء والعمال البسطاء لا يوجد لديهم فوة ولا الموارد اللازمة تساعدهم لممارسة العنف ضد الدولة إلا إذا اعتمدوا على قوة خارجية، حيث أن الحاجة والفقر يجعل إنخراطهم في العنف أمر محتوما بسبب ظروفهم القاهرة ويستغلون من الداعمين الخارجيين من أجل ضرب إستقرار دولهم(قحطان،2018،ص241).

هناك عامل آخر وهو الظروف الطبيعية القاسية والكوارث الطبيعية حيث يزداد العنف لدى الدول التي تتميز بعدم المساواة والإقتصاد الضعيف جدا وإنعدام الأمن الغذائي وندرة المواد الغذائية فتمرد الطوارق في مالي كان نتيجة فشل الحكومة المركزية في إيصال الموارد واختلاس المساعدات الانسانية فحمل شباب الطوارق السلاح في وجه الحكومة لتأمين حاجاتهم الاساسية من الغذاء.

إن العلاقة بين الموارد الطبيعية والعنف السياسي مترابطة فقد يكون العنف ناتج بفعل السيطرة على هذه الموارد بتمويل العمليات العسكرية، من الناحية الإقتصادية فان الندرة تخلق القيمة والوفرة تخلق

الثورة، لكن الواقع يثبت العكس فكل من انغولا والكونغو وسيراليون تتوفر على ثروات نادرة وهامة كالماس والمعادن الثمينة الاخرى لكنها تعتبر عاملا للتوتر والصراعات بين الجماعات المسلحة(مصطفى حسين،2009،ص221).

ان الكثير من الدراسات تربط بين العنف السياسي والرغبة في تحصيل المال والثروة وأكدت ان الصراعات في افريقيا تغذيها الرغبة في تحصيل الثروة المادية لزعماء الحرب وليس الظلم السياسي وأن حركات التمرد فيها لا تملك مشاريع سياسية بل الرغبة في نهب الثروة.(ليلة،1995ص187)

يمكن القول مما سبق أن السياسات الإقتصادية للدول لها دور كبير في تغذية العنف السياسي فالتحيز الاقصادي لطرف على حساب طرف آخر من شأنه أن يثير مسألة الهوية الثقافية ويحولها إلى عملية شحن سياسي، فالكثير من الأقاليم والمناطق في الدول انفجر فيها العنف السياسي كانت فيها سياسات تفضيلية لجماعة على حساب أخرى.

4. خاتمة وإستنتاجات :

يمكن القول أخيرا ان أسباب العنف تتداخل فيما بلينها فهناك من يتسبب فيها النظام السياسي وأخرى ما يتسبب فيها الموقع الجغرافي اخرى الحالة الاقتصادية للبلد و لكن تتفاوت نسب تأثير كل عامل على حدى فالعنف السياسي يكون سياسيا عندما تكون اسبابه سياسية فالعنف السياسي هو صفة مميزة للأنظمة السياسية الضعيفة مؤسسيا، ويتجلى هذا العنف بصورة صارخة في الحروب الأهلية التي تجتاح الدول ذات البناء المؤسسي الضعيف الذي تعمل على إنهاكه عدد من العوامل كالفساد والبيروقراطية وسلوك النخبة داخل المؤسسات الحكومية التي تعمل على الإستحواذ على ربع الدولة، والفشل في التحول إلى النظام الديمقراطي و الاستمرار في الديمقراطية الصورية فقط.

ويكون سبب العنف السياسي إقتصاديا حيث يعتبر هو السبب الجذري للعنف السياسي والصراع داخل الدولة يكمن في المتغير الاقتصادي وضعف الدولة، ويكون هذا في الدول الفقيرة ذات التوزيع غير العادل للدخل ويتولى الحكم فيها نظام إستبدادي، حيث اليعمل أمراء الحرب وأصحاب المشاريع السياسية الضيقة على تنظيم الأفراد العاطلين عن العمل في الجماعات المسلحة غير النظامية، حيث تفترض هذه النظرية أن جوهر العنف يكمن في فشل التنمية الإقتصادية ففي ظل

أوضاع إقتصادية سيئة لا يمكن للمؤسسات السياسية ولا التجانس الديني أو الاثني ان يمنع العنف السياسي في المجتمع.

كذلك العلاقة بين التفاعلات الاقتصادية والمسافة بين الدول علاقة عكسية فكلما زادت المسافة بين الدول قلت المعاملات التجارية والاقتصادية، وخاصة بين الدول الصغيرة وكلما قلت المسافة زادت هذه المعاملات، يعود ذلك جزئيا إلى انخفاض تكاليف النقل وكلما زادت التفاعلات فإن هذا الأمر يزيد من معدل النزاعات والحروب في ما بينها، بالمقابل فإن الدول البعيدة من بعضها بعضا تقل بينها الحروب خاصة الدول الصغرى، هذه الدراسات تتناقض وفرضيات المدرسة الليبرالية الجديدة التي تؤكد أن زيادة التجارة تقلل من فرص النزاعات وقد تتطور إلى حروب.

توصيات :

لمواجهة ظاهرة العنف السياسي لا بد من :

- سياسيا تعزيز الديمقراطية الحقيقية وتحقيق التداول السلمي على السلطة وإستقلالية القضاء وتغليب المصلحة الوطنية على حساب المصالح الحزبية والقبلية والإثنية الضيقة في البلدان التي تعاني من هشاشة البنى المؤسساتية، والانتقال الى تطبيق الديمقراطية الحقيقية وليس ديمقراطية صورية فقط.
- إقتصاديا ضمان التوزيع العادل للثروة وتعزيز كفاءة النظام الاقتصادي وضمان فعابلية نظام مكافحة الفساد المالي وضمان استقلالية القضاء، دعم الفئات الهشة التي يمكن ان تستغل كعامل لا استقرار .
- تعزيز التعاون الدولي و الثنائي بين الدول لتحسين الاوضاع الاقتصادية و تحقيق الامن و السلم على الحدود بين الدول التي تعاني من التخلف الاتقصادي ومشاكل تنموية مزمة، استغلال الموقع الجغرافي للدول لكي يكون عامل قوة واستقرار عن طريق تعزيز مناطق التبادل التجاري المفتوحة بين الدول.

قائمة المراجع :

أ- الكتب

1- برهان خليل رزيق، العنف السياسي،(وزارة الاعلام السورية سوريا)2016.
2- نشوى محمد، العنف السياسي،(المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سوريا،2012).
3- عبد الناصر، حريز الإرهاب السياسي دراسة تحليلية (القاهرة دار مدبولي 1996).
4- احمد جلال عز الدين الإرهاب والعنف السياسي(القاهرة مصر دار الحرية 1986).
5- حيدر مثنى المعتصم العنف السياسي تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف، (العربي للنشر والتوزيع القاهرة مصر 2019).
6- هوتونداىفد باتريك، علم النفس السياسي،(تر: ياسمين حداد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).
7- وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية،(ط 5الإسكندرية،2015).
8- علي ليلة، الأبعاد الإجتماعية للعنف السياسي، في نيفين مسعد(تحرير وتقديم)، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن،(القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 1995).
9- قدري حنفي، حول العنف السياسي رؤية نفسية في نيفين مسعد (تحرير وتقديم)، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن،(القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 1995).
10- حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ،(بيروت مركز الوحدة العربية بيروت، ط ،1 1992)
11- ناصر يوسف وماهر عساف، الدين وتبرير العنف، (فلسطين :دار الإسراء للطباعة 2000).

ب- المجلات :

1- بشار سعدون هاشم الساعدي، سيكولوجية العنف السياسي مجلة قضايا سياسية، العدد 62، سنة 2020.
2- قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12،سنة2018.
3- عامر لطفي عبد الكريم، الإتجاهات النظرية والمعرفية في دراسة العنف السياسي، مجلة الآداب، العدد 76، سنة 2016.

4- مصطفى حسين عبد الرزاق، أثر الإستقرار السياسي وغياب العنف في تحقيق التنمية الإقتصادية مجلة إشراقات تنموية، عدد ،23 سنة2009.

5- طه محمد مبروك جبر الإتجاهات النظرية للعنف السياسي والآفاق المستقبلية مجلة السلوك البيئي، عدد 2 أفريل، 2014.

ت- الاطروحات :

- شوقي خروبي، الثقافة السياسية ومسألة العنف لسياسي في الجزائر دراسة مقارنة بين التيارين الديمقراطي والإسلامي 1998-1999 كلية الحقوق والعلوم السياسي، جامعة وهران ، الجزائر 2009.

باللغة الأجنبية

Books :

1- Kalmoe. P Nathan, "Fueling the Fire: Violent Metaphors, Trait Aggression and Support for Political Violence", Political Communication (2014)